

## كلمة راعي المؤتمر

بقيها المهندس: عيسى العون – وكيل وزارة النفط  
نيابة عن: معالي الشيخ أحمد فهد الأحمد الصباح – وزير الطاقة

بسم الله الرحمن الرحيم

ممثل راعي المؤتمر:

سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

رئيس مجلس الوزراء

الإخوة والأخوات...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

يطيب لي بداية أن أحييكم وأشكر حضوركم، كما أنقل إليكم تحيات راعي هذا المؤتمر سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح – رئيس مجلس الوزراء – وتحيات معالي الشيخ أحمد فهد الأحمد الصباح – وزير الطاقة – وأطيب تمنياتهما بأن يحقق المؤتمر الأهداف المرجوة من عقده.

الإخوة والأخوات...

إن انعقاد هذا المؤتمر في هذه المرحلة الهامة من تاريخ دولة الكويت والمنطقة، يؤكد اهتمام الاقتصاديين الكويتيين لتطوير اقتصاديات النفط وتمكين البلاد من مواجهة التحديات المتوقعة لصناعة النفط المحور الأساسي للطاقة... إن الكويت قطعت أشواطاً هامة في تعزيز صناعتها النفطية، وتمكنت من تنويع قاعدة اقتصادها النفطي من خلال توسيع قدراتها التكريرية وصناعاتها البتروكيمياوية، واستثمرت في الصناعة النفطية خارج حدودها وفي العديد من البلدان... كما أن الباحثين لا بد أن يقرروا بأن التحولات الهيكلية في الصناعة النفطية في الكويت، والتي تمثلت بالسيطرة الوطنية، منذ أواسط السبعينات، على ملكية كل قطاعات هذه الصناعة من إنتاج النفط الخام وتصديره إلى التكرير والصناعات البتروكيمياوية وغيرها من الأنشطة. هذه التطورات أكدت الدور المحوري للدولة في هذا القطاع الحيوي الذي تمثل إيراداته أهم دخل سيادي للكويت.

لكن السؤال المطروح، هل يمكن الاستمرار على هذا النهج بعد مرور ما يقارب الثلاثين عاماً من بداية عصر الهيمنة الحكومية؟ إن التحولات الجارية في العالم تؤكد أهمية المراجعة الهيكلية واستشراف قيم وأساليب جديدة للتعامل مع أنشطة القطاع النفطي كافة. وإذا كان هناك من تحفظات على مبدأ الاستثمار الخاص، الوطني منه والأجنبي، في الموارد الطبيعية للبلاد، فإن علينا أن نتدارس لاختيار بدائل عملية تساعدنا على تفعيل هذا القطاع بأنشطته كافة. إننا تمكنا من جذب استثمارات خاصة، وطنية وأجنبية، للمساهمة في تطوير صناعة البتروكيماويات، وهناك مجال رحب لزيادة هذه الاستثمارات في هذه الصناعة... وربما نتمكن خلال السنوات القادمة من تعزيز صادراتنا من المشتقات النفطية للدول المستهلكة كافة، بعد التغلب على المصاعب الإدارية والجمركية في تلك الدول عن طريق تفعيل المفاوضات والحوارات المفيدة، وكذلك تعزيز دور منظمة التجارة الدولية، - والكويت عضو فيها - ، وتذليل كل أنظمة الحماية في الدول الصناعية حتى نستفيد من الميزات النسبية التي نتمتع بها قياساً بالآخرين... لكن تعزيز دور القطاع الخاص في هذه الأنشطة وغيرها من أنشطة المراحل المصببة في الصناعة النفطية تظل محورية وهامة...

إن نظرة تحليلية على الأوضاع النفطية تؤكد بأن النمو في الطلب على النفط مازال قوياً، وتقدر المصادر المختصة أن حجم الطلب العالمي على النفط خلال الربع الثالث من هذا العام قد بلغ نحو 78 مليون برميل يومياً، وربما يرتفع في الربع الأخير منه إلى حوالي 80 مليون برميل يومياً... وتساهم دول الأوبك بـ 26 مليون برميل يومياً في جانب العرض، في حين تساهم البلدان المنتجة من خارج دول الأوبك بما يقارب 54 مليون برميل يومياً... ومما هو معلوم أن بلدان الخليج العربي تساهم بنسبة أساسية في إنتاج الأوبك... إن الاحتياطيات الطبيعية في بلدان منطقة الخليج تفرض على العالم أن يولي المزيد من الاهتمام في استقرار البلدان المنتجة في المنطقة وضمان تدفق الإمدادات النفطية منها للبلدان المستهلكة... كما أن الطلب المتوقع على النفط والغاز قد يعني الاهتمام بزيادة الطاقات الإنتاجية وزيادة الاستثمارات في أعمال الإنتاج... وإذا كانت الشركات النفطية العالمية مهتمة بالاستثمار في الصناعة النفطية في بلدان المنطقة، فإن ذلك يحتم علينا

التضامن لإيجاد صيغ تحفظ الحقوق الوطنية لتلك الدول في مواردها الطبيعية، وفي الوقت ذاته الاستفادة من التقنيات التي تملكها تلك الشركات في تطوير القدرات الإنتاجية. لقد ظل موضوع تطوير حقول الشمال في الكويت مجالاً للنقاش في أطر عديدة سياسية وغيرها، ولاشك أن وزارة الطاقة ومؤسسة البترول الكويتية تملكان تصورات واقعية للتعامل مع هذه القضية وطرحها على الإخوة في مجلس الأمة للتوصل إلى قناعات وطنية تمكننا من تحقيق أفضل النتائج.

هناك العديد من الأنشطة في الصناعة النفطية في الكويت والتي يمكن أن يلعب القطاع الخاص فيها دوراً هاماً وحيوياً، مثل توزيع الوقود ونقل النفط وصناعة البتروكيماويات الأساسية والصناعات اللاحقة بها، وربما إفساح المجال أمام الشركات المتخصصة لتطوير صناعة التكرير... إن علينا أن نواكب ما يحدث في العالم، وخصوصاً البلدان المنتجة التي تتشابه ظروفها، كما أن علينا أن ندخل المنافسة لجذب الاستثمارات وتوظيفها في قطاع النفط، كما تفعل الكثير من الدول المنتجة... من جانب آخر علينا أن نعي أن أي انفتاح اقتصادي سيحقق لنا قيماً مضاعفة أساسية، مثل زيادة توظيف العمالة الوطنية وتدريبها وتحسين عوامل الإنتاج ورفع الكفاءة والفعالية...

إن مؤتمر هذا يمثل خطوة هامة في عملية الحوار الوطني حول الصناعة النفطية والتحديات التي تواجهها، كما أن الأوراق البحثية التي سوف يتم تداولها، والحوارات حولها، لا بد أن تغني متخذي القرار في الكويت وتمكنهم من الاسترشاد بالطروحات العلمية من أجل صياغة قرارات هامة وحيوية.

وفقكم الله ورعاكم،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

